MarocDROIT

عقول قانونية

السنهوري
المُشرِّع التاريخي

قراءة في كتاب مقدمة من منصة
MarocDroit
العلمية

مقدمة

تم إنجاز هذا العمل اعتمادا على كتاب بعنوان

"الدكتور عبد الرزاق السنهوري:
إسلامية الدولة، والمدنية، والقانون"

لكاتبه محمد عمارة

الذي يستعرض المشروع الفكري للسنهوري
الذي زاوج بين القانون الوضعي، والمبادئ
الإسلامية.

يتضمن الكتاب 230 صفحة لكننا اعتمدنا لإنجاز هذا العمل على 77 صفحة منه والتي تحتوي على 4 محاور:

الإسلام: دين ودولة ص 120 _ ص 130

المدنية الإسلامية ص 131 _ ص 144

إحياء الشريعة الإسلامية ص 145 _ ص 188

تجديد الفقه الإسلامي ص 189 _ ص 197

سنترك لكم رابط الكتاب رفقة هذا العمل لاكتشاف تفاصيل أكثر وقراءتها من زاوية نظركم

لماذا هذا الكتاب مهم؟

السنهوري ليس فقيهاً تقليدياً، هو مهندس التقنين المدني العربي.

صاحب المشروع الذي حاول أن يصالح بين:

- **الفقه الإسلامي**
- **القانون الحديث**
- **ومتطلبات الدولة المعاصرة**

والكتاب، لا يدافع عن شعار سياسي، ولا يخوض معركة أيديولوجية، بل يعيد صياغة السؤال من أساسه:

هل الدولة في الإسلام دولة دينية ثيوقراطية؟
أم دولة مدنية تستند إلى قيم الشريعة؟

الثيوقراطية: هي نظام حكم تكون فيه السلطة السياسية مستمدة مباشرة من الدين، ويعتبر الحاكم ممثلاً لإرادة إلهية أو مفوضاً باسم الله.

السنهوري من وجهة نظر المؤلف

من خلال التقديم والسيرة في الصفحات الأولى فإن السنهوري لم يكن مجرد أستاذ قانون.
كان مشروعاً إصلاحياً كاملاً.

- درس في فرنسا وتأثر بالفكر القانوني الغربي.
- لكنه عاد ليبحث في أصول الفقه الإسلامي.
- واشتغل على فكرة: إعادة بناء الفقه الإسلامي بلغة قانونية حديثة.

لم يكن هدفه استنساخ القانون الفرنسي.
ولا تجميد الشريعة في قوالب الماضي.
بل خلق توليفة حضارية.

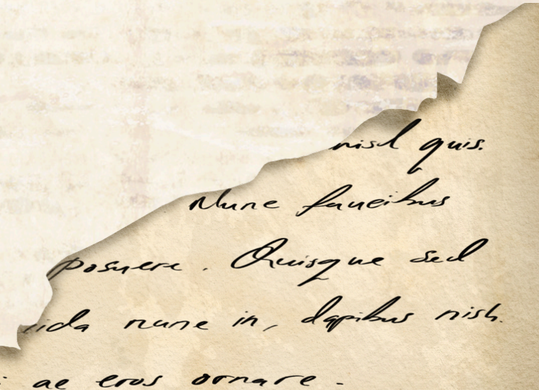

الإسلام: دين ودولة

يؤكد الكتاب أن السنهوي يعتبر أن الإسلام لم يضع نظاما سياسيا تفصيليا، بل قرر مبادئ عامة وقيما حاكمة ترك تنزيلها للاجتهاد البشري.

فالرسول ﷺ أقام جماعة سياسية موحّدة المرجعية، لكنه لم يؤسس دولة بالمعنى الحديث، ولم ينشئ نظاما ثيوقراطيًا، لأن الإسلام لا يعرف طبقة رجال دين تحتكر التشريع.

بعد وفاة النبي ﷺ ظهرت الخلافة كصيغة سياسية لحفظ وحدة الأمة، لكنها كانت نظاما سياسيا يستند إلى مرجعية دينية، لا سلطة دينية فوق الدولة.

فالخليفة مقيد بالشريعة، والعلماء أصحاب تأثير علمي وأخلاقي، لا سلطة تنفيذية.

يميّز السنهوري بين:

الشريعة كمبادئ عليا،
الفقه كاجتهاد بشري،
القانون كنظام تنظيمي قابل للتطور.

ويبرز أن قوة الفقه الإسلامي كانت في مرونته وتعدديته المذهبية، مما مكنه من التكيف مع تغير الزمان والمكان.

الجمود لم يكن من طبيعة الشريعة، بل نتيجة ظروف تاريخية لاحقة.

قال السنهوري

" الإسلام: دين ودولة... ملك إلى جانب العقيدة، وقانون إلى جانب الشعائر. والنبي ﷺ هو مؤسس الحكومة الإسلامية، كما أنه نبي المسلمين، أقام الوحدة الدينية للأمة العربية، والوحدة السياسية للجزيرة العربية.. ووضع قواعد الحياة الاجتماعية، والحياة السياسية... فالإسلام: دين الأرض، كما هو دين السماء... "

المدنية الإسلامية

الدولة الإسلامية في فكر السنهوري ليست مجرد شكل سياسي، بل رؤية حضارية متكاملة.

السنهوري يرفض الفكرة التي تروج لضرورة استنساخ النموذج الأوروبي بحذافيره، فهو يميز بوضوح بين "التمدن" باعتباره تقدما علمياً وتنظيمياً مشروعاً، وبين "التغريب" الذي يعني فقدان الهوية والانفصال عن الجذور.

ويؤكد أن الإسلام ليس مجرد دين شعائري، بل منظومة حضارية تجمع بين الروحي والمادي، بين الأخلاق والقانون، وبين الفرد والمجتمع.

ومن هنا، فالمدينة الإسلامية تقوم على أساس قيمي: العدل، التضامن، واحترام كرامة الإنسان.

كما ينتقد النزعة التي ترى في الحضارة الأوروبية نموذجاً مطلقا، ويعتبر أن التقليد الأعمى يفقد الأمة شخصيتها.

فالتقدم لا يتحقق بالنسخ، بل بالتفاعل الواعي:

نأخذ من الغرب ما هو علمي وتقني، ونحتفظ بمرجعيتنا الثقافية والقانونية.

الفكرة المحورية عند السنهوري

أن النهضة الحقيقية للعالم الإسلامي لا تكون بالانغلاق، ولا بالذوبان، بل بإحياء روح الشريعة في بعدها المقاصدي والإنساني، وببناء دولة مدنية ذات مرجعية إسلامية، تحقق التوازن بين الأصالة والمعاصرة.

السنهوري قام بتفكيك مفهوم "المدنية"

باعتبارها تعني:

- خضوع الدولة للقانون
- فصل الوظائف
- المسؤولية السياسية
- تنظيم السلطة

وهذه كلها – في نظره – موجودة في التجربة الإسلامية الأولى، ولكن بصياغات تاريخية مختلفة.

إذن التعارض ليس حقيقيا، بل هو تعارض لغوي ومفاهيمي.

القانون بين المصدرين

هنا النقطة الجوهرية في فكر السنهوري.

القانون الحديث نشأ في أوروبا على قاعدة:
الإرادة العامة، والسيادة الوطنية

-
-

بينما الفقه الإسلامي نشأ على قاعدة:
النص، والاجتهاد، والمقاصد

-

السنهوري لا يريد استبدال هذا بذاك، بل يريد دمج الآليتين، وذلك منن خلال تقنين الفقه.

أي تحويل الأحكام الفقهية إلى مواد قانونية منظمة.

وهو ما فعله فعلياً في مشروع القانون المدني المصري.

قال السنهوري

إن الإسلام دين ومدنية.. والمدينة الإسلامية أكثر تهذيبا من المدنية الأوربية.. والرابطة الإسلامية هي المدنية الإسلامية، وأساسها الشريعة الإسلامية.

وأمتنا أمة ذات مدنية أصيلة، وليست الأمة الطفيلية التي ترفع لمدنيتها ثوبا من فضلات الأقمشة التي يلقيها الخياطون !

إحياء الشريعة الإسلامية

يطرحالسنهوري مشروعاً فكرياً وقانونياً متكاملاً لإعادة إدماج الشريعة الإسلامية في المنظومة القانونية المعاصرة، ليس باعتبارها مجرد تراث تاريخي، بل بوصفها نظاماً قانونياً حياً قابلاً للتجديد والتطوير.

حيث انطلق من نقد حالة الجمود التي أصابت الفقه الإسلامي عبر العصور، حيث أُغلق باب الاجتهاد وتراجع دوره في مواكبة التحولات الاجتماعية والاقتصادية.

إن إحياء الشريعة عند السنهوري لا يعني العودة إلى الماضي بحرفيته، وإنما استعادة روحها ومقاصدها، وتفعيل أدواتها المنهجية وعلى رأسها الاجتهاد.

وذلك لأن الشريعة الإسلامية تمتلك من المرونة والأصول العامة ما يجعلها صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان، شريطة إعادة دراستها دراسة علمية حديثة، ومقارنتها بالقوانين المعاصرة، وإعادة صياغتها بلغة قانونية دقيقة تواكب تطورات الدولة الحديثة.

ويطرح الكتاب تفعيل السنهوري لأفكاره من خلال تجربة تقنين القانون المدني، وخاصة في مصر والعراق، باعتبارها نموذجاً عملياً لإمكانية الاستفادة من الشريعة الإسلامية كمصدر تشريعي أساسي، مع الاستعانة بالمناهج القانونية الحديثة في الصياغة والتقنين.

وفي الخلاصة، دعا السنهوري إلى مشروع نهضوي قانوني يقوم على:

- فتح باب الاجتهاد من جديد.
- إعادة قراءة الفقه الإسلامي بروح علمية.
- إدماج مبادئ الشريعة في التشريعات الوطنية.
- تحقيق التوازن بين الأصالة والمعاصرة.

فالهدف ليس مجرد الدفاع عن الشريعة، بل تفعيلها لتكون إطارا مرجعيا لبناء نظام قانوني حديث يعبر عن هوية الأمة ويستجيب لحاجات العصر.

قال السنهوري

لقد أعطى الإسلام للعالم شريعة هي أرسخ الشرائع ثباتا .. وهي تفوق الشرائع الأوربية .. وإن استقاء تشريعنا المعاصر من الشريعة الإسلامية هو المتسق مع تقاليدنا القانونية.. إنها تراثنا التشريعي العظيم.. وبها يتحقق استقلالنا في الفقه والقضاء والتشريع.. إنها النور الذي نستطيع أن نضيء به جوانب الثقافة العالمية في القانون.. لقد اعترف الغريب بفضلها .. فلماذا ننكره نحن ؟! وما بالنا نترك كنوز هذه الشريعة مغمورة في بطون الكتب الصفراء، ونتطفل على موائد الغير، نتسقط فضلات الطعام ؟!

تجديد الفقه الإسلامي

يطرح السنهوري رؤية عميقة لإحياء الفقه الإسلامي على أسس علمية حديثة.

السنهوري لا يبدأ من فكرة الهدم، بل من فكرة البناء.

هو يؤكد منذ البداية أن الفقه الإسلامي ليس مجرد نصوص جامدة، بل هو صناعة بشرية فقهية تطورت عبر التاريخ.
صحيح أن مصادره الكتاب والسنة، لكن عملية الفهم والصياغة والتقنين كانت عملاً اجتهادياً بشرياً.

وهنا يبرز جوهر المشروع:

إذا كان الفقه قد تطور تاريخياً، فلماذا يتوقف اليوم؟

السنهوري ينتقد مظاهر الجمود والانغلاق التي أصابت الفكر الفقهي، ويرى أن المشكلة ليست في الشريعة ذاتها، بل في طريقة التعامل معها، ويستعمل تشبيهاً بليغاً:

الشريعة كجسم ينمو، وإذا صُنع له ثوب ضيق تمزق. الحل ليس في تمزيق الجسد، بل في توسيع الثوب.

إذن، التجديد عند السنهوري ليس تمرداً على التراث، ولا قطيعة مع الأصول، بل هو استئناف لحركة الاجتهاد التي عرفها الفقه في عصوره الأولى.

السنهوري كان يرى أن دراسة الفقه الإسلامي لا ينبغي أن تبقى في إطار الدراسات الدينية فقط، بل يجب أن تدخل ضمن منظومة القانون الحديث، بحيث يكون الفقه الإسلامي أحد مصادر التشريع المدني المعاصر.

وقد تجلى هذا المشروع عملياً في مساهمته في صياغة القوانين المدنية في مصر والعراق وسوريا، حيث استلهم من الفقه الإسلامي بروح منهجية علمية مقارنة.

قال السنهوري

إن الفقه الإسلامي هو صفحة خالدة في سجل الفقه العالمي.. وإن دراسة هذا الفقه المجيد والعتيد في ضوء القانون المقارن هي مشروع حياتي، والأمل المقدس الذي تنطوي عليه جوانحي، ويهفو له قلبي، ولا يبرح ذاكرتي منذ س الشباب..

وإذا ما اكتمل لهذا الفقه تطوره، أصبحت الثقافة المدنية، إسلامية.. وتحق الهدف الذي قصدت إليه، وهو: أن يكون للبلاد العربية قانون واحد يشتق رأس من الشريعة الإسلامية...

أخيرا

في ختام الكتاب، وتحديداً في الفصل المعنون بـ "وأخيراً..."، لا يكتب الدكتور محمد عمارة مجرد خاتمة، بل يكتب شهادة فكرية في حق رجل استثنائي: عبد الرزاق السنهوري.

السنهوري لم يكن مجرد فقيه قانون مدني، بل كان صاحب مشروع إصلاحي إسلامي متكامل.

كثيرون يعرفون السنهوري بوصفه مهندس التقنين المدني في مصر وعدد من الدول العربية، لكن عمارة يكشف لنا وجهاً أعمق:

السنهوري كان يرى أن الشريعة الإسلامية ليست تراثاً جامداً، بل منظومة تشريعية حية، صالحة للتطوير، وقادرة على أن تكون أساساً للنهضة القانونية الحديثة.

شكرًا لكم

عن هيئة إدارة المنصة

د. نبيل محمد بوحميدي